حوله من شيء ملموس يمكن تحقيقه الى شعار مجرد ميتافيزيقي ، الى ان « أتت هذه الحرب ، وبضربة صاعقة أعادت الجوع الفوري للسلام ، وببساطة، لا سلام أبدي بل سلام بسيط لا يضطر فيه الانسان الى ترك عائلته ظهر يوم ليموت في صباح الغد ».

على ان عددا من اساتذة الجامعات في اسرائيل، ما زالوا حتى الان هم الاكثر حدة في مهاجمة سياسة الحكومة، وقد برز من بين هؤلاء البروفيسور يشعياهو ليبوفيتش من الجامعة العبرية في القدس الذي قال في هآرتس (٧٣/١١/٣٠) : « ان الخطأ لم يكن طوال الاعوام الستة الاخيرة (منذ حرب ١٩٧٢) ، وانما كان طوال الخمسة وعشرين سنة الاخيرة ايضا ، منذ توقيع اتفاقية رودس » ثم وصف السياسة الاسرائيلية القائمة على ابقاء اسرائيل في حالة لا سلم ولا حرب ، مع التأكيد على ان هناك أبدا حربا وشيكة الوقوع ثم شن الحروب القصيرة والمضمونة النتائج سلفا ، بأنها « سياسة اجرامية وشريرة » واتهم اسرائيل بـ « اننا ليس فقط لم نقم بأية محاولة الى الوصول الى سلام مع العرب، بل خربنا عن عمد وعن سابق اصرار كل مناسبة كان من الممكن ان تنطوي على امكانية احلال السلام » .

واعتبر البروفيسور افرايم اوربلخ (من معاريف ٧٣/١١/٢٣) ان نتائج حرب تشرين هي « اكبر فشل في تاريخ اسرائيل » وحمل دايان مسؤولية هذا الفشل .

وانتهى شهر نوفمبر دون ان تنتهي « هجمة المازوشية » في اسرائيل والتي قد تقود — عبر الانتخابات القريبة — الى احداث تغييرات في توزيع المقاعد البرلمانية ، وتقود بالتالي الى احداث تغييرات في تركيب الائتلاف الحكومي وأعضائه .

عماد شقور

[٢]
الانتخابات العامة في اسرائيل

حزب العمل : تجميد للصراعات الداخلية ، واقرار وثيقة عمل جديدة

أدت الحرب الاخيرة كالعادة الى وضع عدة أمور وقضايا تتعلق بالصراع الاثني والطبقي والاجتماعي في اسرائيل ، « على الرف » . لذلك ، بدأت بعض القوائم التي تقدمت للانتخابات العامة، والتي بنت نفسها على أساس خوض معركة الانتخابات مستغلة تدهور الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وبروز التناقضات الطائفية ، بالمطالبة بتأجيل موعد الانتخابات ، وانضم الى هذه الفئات ، ولاسباب اخرى ، مثل ضرورة ابراز وحدة الشعب اليهودي وتكتله امام التحديات واحتمالات الضغوط العالمية والاميركية بشكل خاص ، بعض الصحفيين والكتاب والمفكرين الى جانب الحزب الديني القومي « المفدال » الذي دعا الى تأجيل الانتخابات واقامة حكومة طوارىء وطنية على غرار ما حدث قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . لكن التجمع العمالي الحاكم بزعامة جولدا مئير رفض دعوة المفدال وأصر على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، وعدم تشكيل حكومة طوارىء وطنية .

وقد كان واضحا منذ البداية ان قبول المعراخ بتأجيل الانتخابات ، سيجره الى الموافقة على طلب المفدال التالي ، المتمثل باقامة حكومة طوارىء وطنية ، الامر الذي ، بالاضافة الى المعارضة الشديدة التي سيلقاها داخل حزب العمل والتجمع العمالي الحاكم ، كان سيفسر انتخابيا على انه اقرار من التجمع وحزب العمل بعجزهما عن مواجهة المرحلة القادمة . ومن ناحية اخرى كان سيضع قيودا على حرية الحركة والمناورة السياسية للتجمع الحاكم ، واخيرا سيكون منفذا للتكتل اليميني للادعاء بأن وجوده في الحكم حال دون تقديم التنازلات والمحافظة على المكاسب. هذه الحسابات الانتخابية ، الى جانب ضرورة اعادة الوحدة الى صفوف الحزب ، واعادة الهيبة المفقودة لزعامته